المطلب الثاني: أصل نشأة الدولة

نظرا لصعوبة البحث في موضوع أصل نشأة الدولة كون أن هذه الأخيرة تعتبر ظاهرة اجتماعية قديمة وهي في تطورها تتفاعل مع الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فقد أثارت مسألة البحث في أصل نشأة الدولة – أي العوامل التي أوجدت الدولة في المجتمع الإنساني – الكثير من النظريات والمذاهب ، و سنقتصر على ذكر أهمها فيما يلي :

الفرع الأول : نظريات التطور

أولا– نظرية التطور العائلي

الدولة وفق أنصار هذه لنظرية ما هي إلا أسرة تطورت ونمت بشكل تدريجي، حيث اعتبر "أرسطو" أن الإنسان بصفته مدني بطبعه فقد دفعته طبيعته هذه إلى الحياة الجماعية المنظمة، فمرت حياته بمراحل مختلفة بدء من الأسرة التي هي الخلية الأولى في المجتمع، وباجتماع عدة أسر تشكلت العشيرة فالقبيلة فالمدينة السياسية(الدولة)، والحاكم يمارس السلطة على الشعب كما يمارسها الأب على أفراد أسرته الشيء الذي يستوجب طاعته والرضوخ إليه من طرف الرعية والقبول بسلطته المطلقة عليهم .

ورغم الدور الذي لعبته الأسرة في ظهور دول قديمة ما يعطي لهذه النظرية بعض الواقعية إلا أن هذا الدور ليس كاف لوحده، فبجانب الأسرة نجد عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية ودينية...

ثانيا– نظرية التطور التاريخي

تختلف هذه النظرية عن البقية في أنها لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد بذاته ، وإنما إلى عوامل متعددة كالقوة المادية والاقتصاد والدين والفكر...الخ ، حيث يرى أنصار هذه النظرية كـ "برتملي" و"جارنر" و"سبنسر" أن الدولة نشأت وفق تطور تاريخي وتلاحم مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية. فهذه العوامل اجتمعت مع بعضها البعض وشكلت تجمعا للأفراد كما أدت إلى ظهور فئة من الأفراد استطاعت أن تفرض سيطرتها على باقي الجماعة .

وتفاعل هذه العوامل لم يحدث فجأة وإنما حدث في فترات زمنية طويلة، فالدول ما هي إلا نتاج لتطور طويل ومتنوع يهدف الإنسان من خلاله إلى الاجتماع .

الفرع الثاني : نظريات العقد الاجتماعي

ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة ،فقد استعملها المفكرون في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحاكم. ويرى أنصار هذه النظرية أن الدولة هي من صنع الإنسان، نشأت نتيجة لإرادة الأفراد التعاقدية بعد أن اتفقوا على إنهاء حالة الطبيعة الإنسانية إلى حالة المجتمع المدني والسياسي ما نتج عنه قيام سلطة سياسية، وتنازل المواطنين عن كل أو بعض حقوقهم الطبيعية. وأهم من اعتنق هذه النظرية ثلاثة من الفقهاء على خلاف بينهم في تفصيلاتها ، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي :

أولا: نظرية توماس هوبز Thomas Hobbes (1588–1679)

ينطلق "هوبز" من أن المجتمع البدائي كان مجتمعا فوضويا مبعثه الشر المتأصل في نفوس البشر، لذلك أحس الأفراد

بضرورة إقامة مجتمع يحكمهم فيه حاكم يوفر لهم الاستقرار والأمان، ووسيلة ذلك عقد يبرم بينهم على إقامة مجتمع منظم يخضعون له و يتنازل فيه كل فرد عن حريته إلى سلطة عليا ذات سيادة تنظم حياة الأفراد تتمثل في الحاكم الذي يتمتع بالسلطة المطلقة دون أن يكون مسؤولا أو ملتزما نحوهم بأي شيء (باستثناء كفالة الحياة والأمن لهم)،لأنه لم يكن طرفا في العقد. ورغم أن السلطة المطلقة للحاكم تؤدي إلى الاستبداد إلا أن "هوبز" يعتبر أن استبداد الحاكم أفضل بكثير من الفوضى السابقة .

ثانيا : نظرية "جون لوك" john Locke (1932-1704)

المجتمع حسب جون لوك لم يقم على أساس القوة والإكراه؛ فالإنسان خير بطبعه يعيش حياة سعيدة في ظل القانون الطبيعي، إلا أنها حياة مشوبة بالمشاكل والمخاطر. لذلك فهو يحتاج دوما إلى النظام السياسي الذي يضمن له المحافظة عل السلام والأمن الداخلي والخارجي وحماية حقه في الحرية والتنقل والتملك وخاصة حقه في الحياة. لذلك شعر بضرورة أن يدخل مع الآخرين في عقد يقيم المجتمع، ويتنازل فيه عن جزء من حقوقه لقاء ما يعود عليه من نفع. إذا فأطراف العقد حسب لوك هم المجتمع من جهة والحاكم من جهة أخرى .

وبما أن الحاكم يشارك كطرف في العقد فهو مسؤول أمام أفراد المجتمع ولا يحق له الاعتداء على الحقوق التي لم يتم التنازل عنها وإلا عرض للمساءلة وحُق للشعب عزله ولو عن طريق الثورة .

ثالثا : نظرية جون جاك روسو jean jack Rousseau "1712-1778"

يتفق روسو مع لوك في وصف الإنسان في حالته الطبيعية المليئة بالسعادة والخير ، وأن الانتقال إلى حالة الاجتماع المدني إنما كان بهدف الارتقاء وتجنب بعض العقبات التي تواجهه، وهذا الانتقال حسبه لا يكون إلا عبر اتفاق يتم بين الأفراد على إنشاء نوع من الاتحاد (شخص عام) في ما بينهم يحميهم و يحمي أملاكهم، فالعقد حسب روسو يتم بين الأفراد فقط ولكن على أساس أن لديهم صفتين: كأفراد طبيعيين ثم كأعضاء في الجماعة.

و يترتب عن هذا العقد أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم الطبيعية مقابل حصولهم على حقوق بديلة يضمنها هذا التنظيم. و قد نادى روسو بسيادة الشعب الذي يضع القوانين ويختار الحكومة التي تمثله، ولذلك فهو يرفض وجود سلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة عن سلطة الشعب، والحكومة هي مجرد جهاز تنفيذي ينفذ إرادة الشعب .

وقد تعرضت هذه النظرية بصورها المختلفة إلى انتقادات عديدة، ولكن أهم نقد وجه إليها هو أنها تقوم على أساس افتراضي لا أساس له من الواقع، فلا يمكن للأفراد أن يجتمعوا بالصورة المذكورة، وأن يتفقوا حول هذا العقد. رغم ذلك فقد كان لنظرية العقد الاجتماعي عند روسو حين نادى بها في أواخر القرن الثامن عشر تأثيرا على الثورة الفرنسية، وما أصدرته من دساتير وتشريعات.

الفرع الثالث : نظرية القوة والغلبة

من أشهر منظريها "ابن خلدون" في كتابه المقدمة، وتقوم هذه النظرية على الاعتقاد بأن الدولة نشأت نتيجة سيطرة القوى على الضعيف، أين يفرض الغالب إرادته على المغلوب، ويمد سلطانه على إقليم معين فوجدت بذلك الدولة، وهذه السيطرة مبنية على القوة الجسدية أو المادية، ويرى "ماكيافيلي" أن القوة المادية وحدها لا تكفي فلا بد أن تستند إلى مكر

المنتصر وحكمته ودهائه السياسي.

ومن أولى نتائج هذه النظرية التأكيد على سيادة الدولة المطلقة التي لا يحدها أي قانون أو معاهدة، فللدولة مطلق الحرية في عقد المعاهدات وإلغائها وإعلان الحرب.

إن هذه النظرية وإن كانت تصدق لتفسير نشوء العديد من الدول خاصة الحديثة منها والتي قامت على أساس القوة المادية و الانتصار في الحروب، فإنها لا تصدق على كل الدول، كما أن عنصر القوة وحده لا يكفي لبقاء واستمرار الدولة إذ لا بد من توفر عوامل أخرى.

سؤال : هل يمكن اعتبار البيعة في الإسلام صورة من صور العقد الاجتماعي ؟